القادري: مشروع تأمين صحي للمتقاعدين ووعود بترفيعة استثنائية للرواتب المسقوفة

حماة- محمد أحمد خبازي

تركزت مطالبات عمال حماة في مؤتمرهم السنوي الذي عقد أمس بصالة الاتحاد، على تحسين الوضع المعيشي للطبقة العاملة وفتح سقف الرواتب والأجور، وإصدار قانون تأمين صحي للمتقاعدين، وتشكيل نقابة خاصة بهم تتابع أمورهم، وإعادة النظر في آليات المسابقة المركزية التي أعلنت عنها وزارة التنمية الإدارية.

وأشار إلى تخصيص مركز واحد في حماة لاستقبال الطلبات، الأمر الذي سبب حالات من الفوضى والازدحام وتكبيد آلاف المتقدمين أعباء التنقل وتكاليف السفر، والاقتراح أن تكون هناك مراكز في المناطق لاستقبال الطلبات.

كما طالب أعضاء المؤتمر بمعالجة موضوع السكن العمالي، والأقساط المرتفعة التي يعاني منها المكتتبون، ورفع طبيعة العمل في الوحدات الإدارية، ولعمال المداجن والمباقر، ومنح طبيعة العمل في شركة حديد حماة. وبضرورة تشكيل هيئة مستقلة تتولى وضع أولويات للمشاريع المهمة والحيوية، ومعالجة موضوع النقل الجماعي وتأمين باصات تلبي حاجات القطاع العام.

وتحسين الخدمات العامة من الطبابة المجانية وزيادة الاعتمادات المالية للمشاريع المهمة والحيوية، ومعالجة الانقطاعات الدائمة للكهرباء، وتحديث مطحنة «كفربهم» وإعادة تأهيل مطحنة «معردس» المتضررة بسبب الإرهاب، وتطوير وتحديث آلات المحالج ومعالجة ديون فرع المنطقة الوسطى للمشاريع المائية على الشركات والبالغة ٢٠٠ مليون ليرة.

كما تناولت المداخلات ضرورة تأمين مياه الشرب لأهالي بلدات وقرى ريف المحافظة الشمالي المحرر، وذلك بسبب الانقطاعات المتكررة للكهرباء، وزيادة طبيعة عمال الإسعاف لما بذلوه من جهود في المشافي، ولاسيما ضمن الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المستجد.

وفي معرض رده على مداخلات واستفسارات أعضاء المؤتمر الذي حضره أمين فرع حماة للحزب أشرف باشوري، بيّن رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري، أن عمال سورية وعاملاتها بنوا الوطن بعرقهم وكدهم عبر عقود طويلة من التنمية والبناء، وكانوا أوفياء له، موضحاً أن الاتحاد العام يتابع كل القضايا التي يطرحها العمل في مؤتمراتهم.

وعرض الإنجازات والخطوات التي اتخذها الاتحاد لدعم العمال، ولاسيما إقامة الدورات التعليمية لأبناء الطبقة العاملة وفي المناطق، وإطلاق مشروع دعم اقتصاديات الأسرة العاملة بتعاون الاتحاد مع هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودوره في خلق فرص عمل للمرأة وتحقيق دخل إضافي يرفد أسرتها، حيث يتم تنفيذ المشروع وفق ٣ مراحل، الأولى تدريبية على مهنة أو حرفة يتم العمل بها ضمن المنزل، والثانية تأمين قروض بفائدة مدعومة والثالثة تنظيم معارض لتصريف المنتج.

وفيما يتعلق بموضوع التأمين الصحي، أشار القادري إلى تعديل بوليصته بما يلبي حاجات العمال، والإعداد لدراسة مشروع تأمين صحي للمتقاعدين، ولفت إلى وعود بمنح ترفيعة استثنائية للرواتب التي بلغت السقف.

حجو لـ«الوطن»: التعرف إلى خمس ضحايا والأعمار تراوحت بين ١٧ إلى ٥٣ عاماً

توقيف أشخاص على خلفية حريق «لاميرادا» منهم مستثمر المول وورشة الحدادة والمحافظة توضح

محمد منار حميجو

كشف مصدر في شرطة دمشق أنه تم توقيف عدد من الأشخاص إثر الحريق المروع الذي أصاب مول «لاميرادا» الذي تعرضت طوابقه السبعة للاحتراق بشكل كامل وأدى إلى وفاة ١١ شخصاً، مؤكداً أن توقيف الأشخاص جاء بعد ادعاء أهالي الضحايا عليهم بأنهم سبب في وفاة أبنائهم وأن التحقيقات ما زالت مستمرة معهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر أن سبب الحريق بناء على الأدلة التي تم رصدها ناجم عن الشظايا النارية التي كانت تصدر أثناء قيام إحدى ورشات الحدادة بالعمل في أحد طوابق المول، ولتساقط هذه الشظايا على بعض المفروشات أدى إلى اشتعال النيران.

وحسب المعلومات التي حصلت «الوطن» عليها فإن عدد الموقوفين خمسة أشخاص منهم مستثمر المول وعمال ورشة الحدادة. وفي الغضون أكد المدير العام للهيئة العامة للطب الشرعي زاهر حجو أنه تم التعرف إلى خمس من الضحايا الذين قضوا نتيجة الحريق الذي أصاب مول «لاميرادا» من أصل ١١ ضحية وصلت إلى الطب الشرعي، موضحاً أن آخر الضحايا تم التعرف إليه مباشرة نظراً لوضوح ملامح وجهه أما الأربع ضحايا الآخرون فقد تم تشكيل فريق للاستعراف تابع للهيئة العامة ليقوم بعملية التعرف إلى تلك الضحايا.

وأضاف: تم تأكيد هوية أربع ضحايا عن طريق البصمة السنية وبقية طرق الاستعراف الأخرى من دون اللجوء إلى تقنية البصمة الوراثية «DNA»، مؤكداً أنه تبقى ست ضحايا متفحمة بشكل كامل تم الوصول إلى نتيجة استعراف عليها تصل إلى ٧٠ بالمئة، وبالتالي تم إرسال العينات إلى مخبر البصمة الوراثية حتى يتم التعرف عليها بشكل كامل، حيث إن العدالة والحقيقة تحتاج إلى نسبة ١٠٠ بالمئة في مثل هذه الحالات.

وأشار إلى أن العملية تتم بمواكبة ورعاية القضاء، لافتاً إلى أن الهيئة العامة بانتظار نتائج عينات فحص DNA التي ستظهر قريباً.

وبين حجو أن أعمار الضحايا تراوحت ما بين ١٧ إلى ٥٣ سنة، معرباً عن شكره للأطباء الشرعيين الذين قاموا في الاستعراف على الضحايا.

وأكد حجو جاهزية مركز الاستعراف للتعامل مع مثل هذه الحالات، كاشفاً أنه تم تشكيل فرق جاهزة على مدار الساعة.

وفي السياق نفت محافظة دمشق في بيان لها عبر صفحتها الرسمية على «فيسبوك» ما تداولته صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي من معلومات حول قيام صاحب مول «لاميرادا» الكائن في شارع الحمراء باشادة مخالفة بناء على سطح المول ليلاً ما تسبب باندلاع النيران داخل المبنى.

وأوضحت أنه تم تشكيل لجنة كشفت على سطح البناء وتبين عدم وجود أي أعمال مخالفة، وأن الأعمال التي كانت تتم هي عبارة عن إصلاح ولحام حديد في الطابق الخامس بغرض تركيب إنارة جديدة وإصلاح الإنارة القائمة ونتيجة هذا اللحام حدث الحريق.

وبينت المحافظة أن أعمال الإصلاح هذه تمت من دون الحصول على إذن ترميم وليلاً وهو شيء مخالف للأنظمة والقوانين، وتم تنظيم ضبط بذلك، باعتبار أن الأعمال القائمة تحتاج إلى الحصول على إذن ويحدد العمل من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الرابعة بعد الظهر فقط.

إرسال عينات DNA لـ٦ ضحايا للتعرف عليها بشكل كامل

مصادر الدخل والإنفاق في سورية

غصن: هناك فارق بين فقر الدخل وفقر الملكية

٧,٧ بالمئة يحصلون على حوالات من الخارج.. و٢٣ بالمئة يعتمدون على بيع الأصول

هناء غانم

لا يختلف اثنان بأن الحديث عن الدخل والإنفاق يستحوذ المساحة الأكبر من حديث الشارع السوري بمختلف شرائحه الاجتماعية، والأهم هو مصادر الدخل والإنفاق في ضوء التدهور المستمر للأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

الإعلامي في الشأن الاقتصادي زياد غصن طرح العديد من التساؤلات موضحاً بالأرقام الفجوة الهائلة بين الدخل والإنفاق خلال المحاضرة التي ألقاها يوم أمس في المركز الثقافي في أبو رمانة بعنوان «مصادر الدخل والإنفاق في سورية».

غصن استعرض بداية واقع وحال الأسر السورية التي استنزف الكثير منهم مدخراتهم خلال سنوات الحرب، وهذا ما يجعلها في مواجهة تحديات خطيرة في مواجهة المستويات المعيشية....الشكوك التي يطرحها البعض حيال التقديرات الإحصائية المتعلقة بالمؤشرات الخاصة بالفقر والأمن الغذائي هي شكوك تستند في ظاهرها على حالات لا يجري قياسها بناء على معايير علمية..فمثلاً هناك من يسأل كيف يكون معدل الفقر ٩٠ بالمئة والمطاعم والمولات ممتلئة بالزبائن؟ كيف يكون هناك فقر وجوع وفواتير خليوي البلاد تكاد تصل إلى٤٠٠ مليار ليرة؟ إضافة إلى بدء موجة جديدة من هجرة السوريين نحو الخارج، خاصة من أصحاب الكفاءات والكوادر، والـلافت دخـول دول في قائمـة الـدول المستهدفة بالهجرة لم تكن سابقاً في ميزان اهتمام السوريين (الصومال-السودان-ليبيا-أرمينيا...).

غصن أكد أنه وعلى الرغم من كل هذه الظروف المعيشية الصعبة قامت الحكومة باستبعاد نحو ٥٩٨ ألف أسرة من خانة الدعم بحجة أنها ميسورة والانتقادات الموجهة لمعايير الانتقاء القائمة على بند الملكية وليس بناء على الدخل علماً أن الحكومة لم تبادر طوال السنوات الماضية إلى إجراء مسح علمي لدخل ونفقات الأسرة والمتغيرات، التي طرأت على الأوضاع المعيشية للأسرة ورسم السياسات التي من شأنها دعم الوضع المعيشي للسوريين.

وعرج الإعلامي غصن على حقيقية الحالة المعيشية للأسر السورية في ظل الأوضاع الاقتصادية، التي تراجعت بشكل هائل خلال العامين الأخيرين، ومحاولات الإنكار غير البريئة لمعدلات الفقر المرتفعة، فقبل الحرب أظهرت نتائج مسح دخل ونفقات الأسرة لعام ٢٠٠٩، الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء أن مصدر الدخل الأساسي للأسرة السورية موزع إلى ٥١,١٧ بالمئة من الأسر دخلها من الأجر الأساسي/الراتب الكلي، و٢٤,٣ بالمئة دخلها من عمليات منشأة الأسرة، و٤,٦ بالمئة للدخل من معاشات تقاعدية سنوية، و٣,٢ بالمئة تحويلات وهدايا نقدية من أفراد أو أسر خارج سورية، ٣ بالمئة تحويلات وهدايا نقدية من أفراد أو أسر داخل سورية، و٢,١٢ بالمئة بيع ممتلكات، و٢,٦١ بالمئة سحب مدخرات، و١,٤٣ بالمئة دخول من ممتلكات عقارية (إيجار وغيره)، و١,١٥ بالمئة سحب قروض، و١,٤٥ بالمئة دخول من ممتلكات عقارية وغيره.

ويوضح غصن أن متوسط إنفاق الأسرة السورية ٣٠٨٢٦ منها ٤٥,٦ بالمئة على الغذاء و٥٤,٤ بالمئة تنفقها الأسرة على الاحتياجات الأخرى.

أما في زمن الحرب فقد شهدت مصادر الدخل للأسر خلال سنوات الحرب تغييرات كثيرة وذلك نتيجة فقدان ملايين العاملين فرص عملهم نتيجة تداعيات الحرب الاقتصادية (معدل البطالة وصل إلى أكثر ٥٦ بالمئة في فترة ما من الحرب)، وهذا ترك تأثيره المباشر على مصادر دخل أسر هؤلاء العاملين ومستوى إنفاقهم وأولوياته.

وحسب مسح السكان لعام ٢٠١٤ فإن نحو ٨,٣ بالمئة هي نسبة من لم يفقد عمله خلال الحرب، إضافة لفقدان آلاف الأسر والمنشآت الصناعية والتجارية الحرفية التي كانت تمثل لها سابقاً مصدر الدخل الرئيسي.ونزوح ما يزيد على ٦ ملايين شخص داخلياً، ومحدودية عدد العائدين إلى مدنهم وقراهم، ومن الطبيعي في مثل هذه الحالة أن تشهد مصادر دخل الأسر النـازحة ومستويات إنفاقها تغييرات بحكم الأوضاع الجديدة.وهجرة ملايين السوريين إلى الخـارج، وقيامهم بإرسال مسـاعدات ماليـة لأسرهـم في سوريـة. إضافة إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية وارتفاع معدل التضخم لمستويات غير مسبوقة، وغير ذلك من التطورات الاقتصادية، التي شهدتها البلاد ولا تزال. حيث أسهم تراجع الأوضاع الاقتصادية في إحداث تغييرات كثيرة على مستوى إنفاق الأسر. وأشار إلى أنه ولألسف ليست هناك بيانات إحصائية موثقة يمكن الاستناد إليها للوقوف على تركيبة مصادر الدخل للأسر السورية، إذ لم يجر المكتب المركزي للإحصاء أي مسح جديد لدخل ونفقات الأسرة منذ عام٢٠٠٩ رغم أهميته، خاصة في مشروع الحكومة المتعلق برفع الدعم. أنها يمكن الاستعانة ببعض البيانات التي وردت في المسح الديموغرافي لعام ٢٠١٧-٢٠١٨، ومسح الأمن الغذائي التي تم أربع مرات خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ ولغاية عام ٢٠٢٠، ومن دون فائدة تذكر لنتائجه، التي بقيت حبيسة أدراج الحكومة ففي المسح الديموغرافي نجد أن ٥٨,٧ بالمئة من الإنفاق على الغذاء للأسر ٤١,٣ بالمئة على السلع والمواد غير الغذائية وفي مسح الأمن الغذائي الذي جرى بنهاية عام ٢٠٢٠ أشارت بياناته إلى أن ٣٧,٣ بالمئة من الأسر المعيشية تعتمد في إنفاقها على مصدر دخل واحـد.وقـد سجلت محافظات الحسكة، حلب، دير الزور، ودمشق أعلى نسب في عدد الأسـر، التي تعتمد في إنفاقها على مصدر دخل وحيد، حيث بلغت تلك النسب على التوالي ٥٦ بالمئة، ٥٤ بالمئة، ٤٥ بالمئة، و٤٩ بالمئة من إجمالي عدد الأسر في كل محافظة ٤٣,٩ بالمئة من الأسر تعتاش على مصدرين للدخل. وقد كانت أعلى نسبة لها في محافظات: حماة ٥١,٩ بالمئة، اللاذقية ٤٩ بالمئة، وريف دمشق ٤٧,٩ بالمئة، ١٨,٩ بالمئة من الأسر لديها ثلاثة مصادر للدخل وأكثر. وقد جاءت حماة في صدارة قائمة المحافظات في الأسر التي تعتاش على ثلاثة مصادر، حيث بلغت النسبة فيها ٣١ بالمئة، ثم جاءت محافظات حمص بحوالي ٢٩,٤ بالمئة، السويداء ٢٨,٩ بالمئة، واللاذقية ٢٥,٦ بالمئة.

ويرى غصن أن هناك أكثر من ٢,٤ مليون شخص يعملون بأجر لدى الحكومة أو القطاع الخاص من إجمالي عدد المشتغلين البالغ نحو ٣,٧ ملايين شخص ما يجعل الأسرة السورية تعتمد أساساً في دخلها على الرواتب والمعاشات التقاعدية، حيث «يعتبر الدخل الذي تكسبه الأسرة الأساس الجوهري في تأمين أبسط متطلبات شروط الحياة الكريمة.

خلط واضح..!

غصن رأى أن ثمة خلطاً كبيراً بين الدخل والملكية، سواء على المستوى الشعبي أم الرسمي، وهذا الخلط ظهر بوضوح أثناء تحديد الحكومة للأسر المقترح استبعادها من خانة الدعم الحكومي، إذ اعتمدت الحكومة على الملكية من دون البحث في مصادر دخل الأسرة ومستواه، فامتلاك الأسرة لسيارة أو منزل لا يعني أن لديها دخلاً مناسباً يمكنها من تلبية احتياجاتها اليومية أو تحمل رفع الدعم عن سلع أساسية كالخبز. وربما هذا يتجسد أكثر في حالة كبار السن، الذين قد يكون لديهم ملكية معينة لكنهم يعيشون على المعاشات التقاعدية ومساعدة الأبناء والأهل، وهؤلاء لا يحتاجون فقط إلى غذاء مناسب وإنما إلى علاج مستمر أيضاً. وحسب تقديرات الباحثين فإن أكثر من ٩٠ بالمئة يعانون من فقر الدخل... إذاً هناك ضرورة للتفريق بين فقر الدخل وفقر الملكية، وهناك نوع ثالث يسمى فقر التصرف وهو عدم قدرة الأسرة أو الفرد على التصرف بالدخل بما يؤمن الاحتياجات الأساسية وإدارة ذلك الدخل.

وتساءل غصن كيف أثرت هذه المصادر في الأمن الغذائي للأسر السورية؟ مشيراً إلى أنه ووفق بيانات مسح الأمن الغذائي لعام ٢٠٢٠ يمكن استنتاج أن أعلى نسبة للأسر الآمنة غذائياً كانت لدى تلك التي تعتمد على الإيجارات كمصدر لمعيشتها نحو ١٣,٥ بالمئة تليها الأسر التي تعتمد على الخدمات المقدمة للغير، حيث بلغت نسبة الآمنين غذائياً لديها نحو ١١,٥ بالمئة ثم إنتاج المحاصيل وتجارة بسيطة ومحدودة بنسبة ٩,٧ بالمئة، والمعتمدين على الحوالات القادمة من الخارج ٧,٧ بالمئة. وتنعدم نسبة الأسر الآمنة غذائياً لدى تلك الأسر التي تعتمد على الاستدانة أو اقتراض المال للإنفاق على الغذاء، وتلك التي تعتمد على بيع الأصول في الإنفاق على غذائها.كما بلغت أعلى نسبة للأسر الشديدة انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر التي تعتمد على بيع المساعدات الغذائية بنسبة ٤٠ بالمئة تليها الأسر التي تعتمد على بيع الأصول بنسبة نحو ٢٣,١ بالمئة.

وأشار غصن إلى ارتفاع مؤشري فجوة الفقر وشدته خلال سنوات الحرب، وتحديداً الأخيرة منها.وحسب تقديرات الباحثين فإن فجوة الفقر (أو عمقه) بلغت ذروتها (عادة يقاس المؤشر بين صفر وواحد) وسابقاً كان الفقر في سورية غير عميق، وآنذاك كان من شأن أي برامج ومشروعات تنموية أن تحدث فرقاً في واقع الفقر وانتشاره، وانتشال أسر كثيرة من دائرة الفقر، لكن خلال الحرب زاد عمق الفقر إلى أعلى مستوى، وهو اليوم بات بحاجة إلى معجزة تنموية.

وكذلك الأمر بالنسبة لشدة الفقر أو تفاوته بين الفقراء، وهذا كان سابقاً ليس كبيراً، وهو اليوم أيضاً ليس كبيراً، لأن الفقراء هم في مستوى واحد في الفقر العميق.

ويرى غصن أن هناك تغييرات كبيرة حصلت على مصادر دخل الأسرة بين سنوات ما قبل الحرب وخلالها وهذا يلاحظ بوضوح في مصدر الرواتب، الاستدانة، التحويلات الخارجية...الخ وأن استمرار تصدر الأجر قائمة مصادر الدخل للأسر، ولو بنسبة أقل من السابق، يفرض قيام الحكومة باعتماد برنامج وطني لمراجعة واقع الأجـور في القطاعين العام والخاص لتكون متناسبة مع متوسط الإنفاق المطلوب، وضرورة تسهيل إجـراءات التحويل من الخـارج إلى الداخل على اعتبار أن التحويلات المالية الخارجية تسند نسبة ليست بالقليلة من الأسر السورية، سواء كمصدر دخل أساسي أم دخل ثان، لكن هذا يطرح استنتاجاً آخر لا يقل أهمية وخطورة، فزيادة الاعتماد على التحويلات الخارجية تعني أن الإنتاج المحلي ليس كافياً، وتالياً تزداد الحاجة لـدخول من خـارج الـبلاد.. لذلك لابد من الإسـراع في بناء شبكة حماية اجتماعية لإنقاذ آلاف الأسر من براثن الفقر والجوع وخسارة الممتلكات، واعتماد مصادر الدخل في أي مشروع حكومي متعلق بإعادة هيكلة الدعم الاجتماعي، والأهم ضرورة العمل على برامج تنفيذية لتنمية مصادر الدخل للفرد والأسرة، والتركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين إنتاجية الأسرة وزيادة قيمة الدخل.

• عدد العاملين بأجر ٢,٤ مليون في القطاعين العام والخاص
• آخر مسح لنفقات الأسرة أجراه مكتب الإحصاء عام ٢٠٠٩

٤٣ ألف خط هاتفي خرجت من الخدمة بسبب التخريب والسرقات في الحسكة

الحسكة - دحام السلطان

بيّن مدير فرع السورية للاتصالات بالحسكة جميل بلال، أن فرع الشركة السورية للاتصالات بالحسكة أعاد نحو ١٩٣٠٠ خط هاتفي ثابت في عدد من أحياء مدينة الحسكة كانت قد خرجت عن الخدمة جراء أعمال السرقة التي تعرضت لها الكابلات الهاتفية خلال الفترات الماضية المخدمة لتلك الأحياء في المدينة.

وأكد البلال في تصريح لـ«الوطن» أن فرع الشركة أجرى خلال الفترة الماضية تقييماً أولياً وعملية مسح ميداني للمسروقات إضافة إلى عمليات التخريب التي طالت الكابلات الهاتفية النحاسية، والتخريب المتعمد الذي تعرضت له، والكشف على واقع الوصلات في غرف التفتيش، مشيراً إلى أن إجمالي الخطوط التي خرجت عن الخدمة وصلت إلى ٤٣٧٠٠ خط هاتفي، ٢٠ ألف خط هاتفي منها يقع في مجال عمل مركز الحسكة الأول، والـ٢٣٧٠٠ خط الأخرى تتبع لمركز الحسكة الثاني.

ولفت مدير فرع الاتصالات إلى أن الورش الفنية التابعة لفرع الشركة تقوم الآن بأعمال الصيانة، وتركيب الكابلات النحاسية بغية إعـادة ما تبقى من الخطوط الهاتفية إلى الخدمة، داعياً الأهالي إلى ضرورة التعاون ذاتياً مع فرع الشركة للاتصالات، بغية الحفاظ على غرف التفتيش والكابلات الهاتفية، وضرورة العمل على إبلاغ الشركة عن حدوث أي طارئ يتعلق بآلية عمل الخطوط الهاتفية وكل ما يرتبط بها، مضيفاً إن عمل الورش الفنية في الشركة يقوم حالياً على إعـادة خطوط الشبكة الهاتفية في أحياء العزيزية والصالحية والمفتي والطلائع والنشوة الشرقية.

وأشار البلال إلى أن العمل الفني المقبل ذاته، سيقوم أيضاً من أجل إعادة الوضع على ما كان عليه وإعادة الخدمة الهاتفية للمواطنين، ستكون وجهته باتجاه محاور أحياء تل حجر والكلاسة والناصرة والعمران كمرحلة إصلاح وترميم قريبة لاحقة، مؤكداً أن حي النشوة وحده سيتم معالجة الوضع الهاتفي فيه بمفرده، لأنه بحاجة إلى إعادة تأهيل وصيانة وترميم وتهيئة شاملة، في ضوء التخريب الممنهج والسرقات المتلاحقة التي طالت وتعرضت لها الكابلات الهاتفية النحاسية وغرف التفتيش في الحي المذكور.

يُذكر أن الخطوط الهاتفية في الأحياء، كانت قد تعرضت من قبل عصابات سطو من اللصوص بشكل ممنهج بهدف التخريب وقطع الخدمة الهاتفية عن المواطن في الأحياء المذكورة من مدينة الحسكة، لافتاً إلى أن الأعطال كانت بسيطة وتتم بشكل اعتيادي ولأسباب طارئة وفي أماكن متفرقة وبعكس الحالة التي تقوم عليها اليوم التي ازدادت وارتفعت وتيرتها، بهدف ضرب البنى التحتية بالمحافظة.